

دور مركز إدارة السيولة المالية (LMC) في تمكين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

The role of the Financial Liquidity Management Center in enabling the Islamic financial industry in Algeria

¹ Bouzid Nesrine بوزيد نسرين

¹ المركز الجامعي مرسلبي عبد الله (تيبازة)، bouzidnesrine42@gmail.com 

تاريخ القبول:	تاريخ الإرسال: 2022/10/04
Abstract This study aims to determine the role of the liquidity management center in enabling the Islamic financial industry in Algeria, by introducing the financial liquidity management center and identifying its most important features and contributions on the one hand and on the other hand clarifying the reality and challenges of the Islamic financial industry in Algeria. The study concluded that the Islamic financial industry in Algeria is still in its infancy, and despite all the challenges it faces, it is working to strengthen its position through the development of legal and legislative frameworks for it Promotion, support and empowerment of the Islamic financial industry in Algeria. Keywords: liquidity management, financial liquidity management center, Islamic financial industry. JEL Classification Codes: G33, G23, Z12.....	ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور مركز إدارة السيولة المالية في تمكين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، من خلال التعريف بمركز إدارة السيولة المالية وتحديد أهم معالمه ومساهماته من جهة ومن جهة أخرى توضيح واقع وتحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر. توصلت الدراسة إلى أن الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر مازالت في بداياتها، وبالرغم من كل التحديات التي تواجهها فهي تعمل على تعزيز مكانتها من خلال وضع الأطر القانونية والتشريعية لها، كما توصلت الدراسة إلى أن مركز إدارة السيولة لم يرتق بمجمل أعماله إلى الهدف المنشود في ترقية وتمكين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر. الكلمات المفتاحية: إدارة السيولة، مركز إدارة السيولة المالية، صناعة المالية الإسلامية. تصنيفات JEL: G33، G23، Z12

1. مقدمة

في ظل التطورات التي عرفتتها الصناعة المالية الإسلامية في العالم تعمل مؤسسات البنى التحتية من خلال مختلف مؤسساتها على دعم الصناعة المالية الإسلامية، ويكمن دورها في تعزيز الرقابة على مختلف المؤسسات المالية الإسلامية وتأطيرها بمختلف التشريعات والمعايير وحتى الاستشارات لسير العمل المصرفي والمالي ككل، باستخدام للمنتجات المالية التي أنتجتها الصناعة المالية الإسلامية.

وتعد الجزائر من الدول التي تسعى لتطوير الصناعة المالية الإسلامية للحاق بركب الدول السبّاقة الناجحة في هذا المجال، ورغم الجهود المبذولة إلا أنها لم ترقى إلى الهدف المنشود وهذا راجع إلى نقص القوانين والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي من جهة، ومن جهة أخرى نجد ضعف الإرادة السياسية للمضي قدما في هذا المجال، إضافة إلى غياب التنسيق مع مؤسسات البنى التحتية للصناعة المالية الإسلامية، والتي من بينها مركز إدارة السيولة المالية الذي يهدف إلى المساهمة في تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من إدارة فوائضها المالية (السيولة المالية) بشكل فعال طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويساعد الدول والحكومات الإسلامية في الاستفادة من أصولها المالية بدلا من الاقتراض الخارجي المرهق لميزانيتها.

ومن هذا المنطلق نطرح إشكالية الدراسة وهي كالتالي:

- إلى أي مدى ساهم مركز إدارة السيولة المالية للصناعة المالية الإسلامية في تدعيم المالية

الإسلامية في الجزائر؟

وتندرج تحت إشكالية الدراسة مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالصناعة المالية الإسلامية ؟

- فيم يتمثل مركز إدارة السيولة المالية؟ وما هو دوره وهيكلته؟

- ما هو واقع والتحديات التي تواجهها الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر؟ وما مدى مساهمة

مركز إدارة السيولة المالية في تمكين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر؟

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يتلاءم

وطبيعة الموضوع والذي تم تقسيمه إلى ثلاث محاور رئيسية وهي كالآتي:

المحور الأول: الإطار العام للصناعة المالية الإسلامية؛

المحور الثاني: مركز إدارة السيولة المالية LMC؛

المحور الثالث: تدعيم مركز إدارة السيولة المالية للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

2. الإطار العام للصناعة المالية الإسلامية

أصبحت الصناعة المالية الإسلامية محل اهتمام الكثير من الباحثين والإقتصاديين، فقد أثبتت مكانتها ونجاحاتها خاصة بعد ظهور الازمات المالية.

1.2 مفهوم الصناعة المالية الإسلامية

قبل إعطاء تعريف للصناعة المالية الإسلامية نعطي تعريف للصناعة المالية التقليدية وهي كالتالي:

- **تعريف الصناعة المالية:** "بأنها إبتكار لحلول مالية. فهي تركز على عنصر الابتكار و التجديد، كما أنها تقدم حلولاً، فهي بذلك تلي إحتياجات قائمة أو تستغل فرصاً أو موارد معطلة. وكونها مالية يحدد مجال الإبتكار في الأنشطة الإقتصادية، سواء في التبادل أو التمويل". (السويلم، 2004، صفحة 05)

نجد أن هذا التعريف يشترك في بعض النقاط مع تعريف الهندسة المالية التقليدية.

- **تعريف الصناعة المالية الإسلامية، عرفها الدكتور عبد الهادي السبهاني:** "عملية تطويرية وتنويعية وإبداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية بما فيها النقدية و التي تتيح فرص التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي الذي يشترط مبدأ الإلتزام بالمشاركة في الربح أو الخسارة والتخلي عن شرط الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجات تمويلية جديدة تحقق الرفاه الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع". (مرغاد، د،ت)

- **الفرق بين الصناعة المالية التقليدية و الصناعة المالية الإسلامية:** بالرغم من إشتراك المدرستين في الحاجة للإبتكار في وجود قيود تنظيمية، لكن الإبتكار في الصناعة الإسلامية لا يؤدي إلى تجاوز الأحكام الإسلامية على النحو الذي يجري في الصناعة التقليدية، ويمكن إلتماس السبب في الجوانب:

- (1)- حوافز الانضباط بالنظم الإسلامية أكبر من تلك المتعلقة بالنظم الغير إسلامية ، فحافز التدين حافز عميق لدى المسلمين، ومن شأنه أن يجد من محاولات الإلتفاف على الأحكام الشرعية الصريحة، بينما نجد التقليدية لا تملك حوافز ذاتية للإلتزام بروح الأحكام و اللوائح القانونية، مثلاً وجود فرصة للربح.
- (2)- أن الأحكام الشرعية نفسها أكثر انضباطاً وإحكاماً و تناسقاً من الأنظمة البشرية، ويترتب عليه أن المحافظة على الأحكام الشرعية أيسر من المحافظة على الأنظمة الوضعية التي يتخللها التناقض.

(3) - أن الأحكام الشرعية تهدف إلى تحقيق مصلحة المتعاملين بها، فالإلتزام بها يحقق هذه المصالح بما يجعل المتعاملين أكثر رضا وقناعة بها. بينما الأنظمة الوضعية لا تفرق بين المصالح الجزئية والمصالح الكلية، ومصلح جماعات الضغط والمصالح العامة. (السويلم، 2004، صفحة 11).

2.2 الحاجة للصناعة المالية الإسلامية:

هنالك عدة أسباب تدفع بنا لتبني و تطوير الصناعة المالية الإسلامية نذكرها في:

- **إنضباط قواعد الشريعة الإسلامية:** ذلك أن قواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالتبادل منضبطة ومحددة، وعليه فإن قبول التعاملات التي تلبى احتياجات الناس بصورة كفؤة اقتصاديا يظل مرهونا بعدم منافاته لهذه القواعد، و في نفس الوقت إدراك وتقدير لإحتياجات الناس الإقتصادية، والجمع بين هاذين يتطلب قدرا من البحث والعناية حتى يمكن الوصول للهدف المنشود. (زاد عياشي، 2017-2018، صفحة 30)

- **تطور المعاملات المالية:** إن المعاملات المالية في الإسلام تجمع بين الثبات والتطور أو المرونة، فالربا والغش والاحتكار من الأشياء التي حرمها الإسلام منذ 14 قرنا، ومهما اختلفت الصور والأشكال فليس لأحد أن يحل صورة مستحدثة أو شكلا جديدا مادام في جوهره يدخل تحت ما حرمته الشريعة الإسلامية، ونظرا للتطورات العالمية في الأنظمة المالية فقد استحدث المتعاملون أدوات ومنتجات مالية يتعاملون بها في بيوعهم، وما دام البيع يخلو من المحذور الشرعي فالإمكان الإعتماد فلى هذه الأدوات المستحدثة شريطة أن تستند في صناعتها للضوابط الشرعية. (منصور، 2021، صفحة 593).

- **المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية:** لقد تطورت المؤسسات الرأسمالية لدرجة أنها فرضت قدرا كبيرا من التحدي على الإقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا يكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية، و يترتب على هذه الجوانب صعوبة إيجاد حلول إقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الإقتصاد المعاصر ومن هنا برزت الحاجة إلة تطوير الصناعة المالية الإسلامية. (السويلم، 2004، صفحة 11).

3.2- **مكونات الصناعة المالية الإسلامية:** تتعدد مكونات الصناعة المالية الإسلامية بدءا بمؤسساتها المالية مرورا بالأسواق المالية ومختلف المنتجات المالية الإسلامية، وأخيرا مجمل القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الصناعة المالية الإسلامية يضاف إلى ذلك التقنيات المالية الحديثة.

1- المؤسسات المالية الإسلامية: حيث تنقسم المؤسسات المالية الإسلامية إلى نوعين مؤسسات مالية إسلامية مصرفية و مؤسسات مالية إسلامية غير مصرفية نذكرهما في:

- **مؤسسات مالية إسلامية مصرفية:** "مؤسسة مالية تقوم بأداء الخدمات المالية والمصرفية كما تباشر أعمال التمويل والإستثمار في المجالات المختلفة وفي ضوء قواعد وأحكام الشرعية الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية". (سليمان، بوشمة، 2009، الصفحات 305-306).

ونجد كجزء أو فرع من مؤسسات مالية إسلامية مصرفية:

- **النوافذ و الفروع الإسلامية:** تعرف على أنها كيان مالي مملوك لبنك تقليدي مستقل في نشاطه عن نشاطات البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات وإستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية، تفقي وتراقب أعماله. (السرحي، 20-21 مارس 2010، صفحة 03).

- **المؤسسات المالية الغير مصرفية:** حيث تعد هاته المؤسسات ونذكر منها على سبيل المثال: التأمين التكافلي، صناديق الإستثمار الإسلامية، صناديق المؤشرات، مؤسسات الوقف والزكاة (ويسمى بالقطاع الخيري) (مشعل، 2020، صفحة 05)، بالإضافة إلى شركات التأجير والمضاربة وغيرهم.

أ. **التأمين التكافلي:** هو اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلاقي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع الاشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون ذلك من صندوق تأمين له الشخصية الاعتبارية وله ذمة مالية مستقلة يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد الشريكين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها. (عماري، عامر، 2012، الصفحات 27-28)

ب. **صناديق الإستثمار الإسلامية:** هي مؤسسة مالية إسلامية تتولى تجميع الأموال من المستثمرين في شكل وحدات أو صكوك استثمارية ويتولى إدارتها أفراد من ذوي الخبر و الاختصاص، حيث تتعهد هذه المؤسسة بتوظيف المدخرات المالية وفقاً للصيغ الاستثمارية ويتم توزيع صافي العائد حسب دفتر الشروط والعقد المبرم بينهم. (براق، 2012، صفحة 08).

وهي أوعية إستثمارية مستقلة في ذمتها المالية عن الجهات المنشئة لها، تتكون من مساهمات في صور أسهم أو وحدات متساوية تمثل ملكية أصحابها في الموجودات مع إستحقاق الربح أو تحمل الخسارة. (شافية، 2014، صفحة 297).

2- الأسواق المالية الإسلامية: سوق منظمة يتم فيها تلاقي إرادة المتعاقدين للتعامل بمختلف الأوراق المالية المشروعة، تهدف إلى تعبئة المدخرات النقدية و توجيهها نحو المشروعات المنتجة للمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية. (السعيد، 2008، صفحة 19).

ويمكن تعريفها: للسوق المالية معنيان، معنى واسع يضم مجموع التدفقات المالية في المجتمع بكافة آجالها القصيرة و المتوسطة و الطويلة الأجل بين أفراد المجتمع و مؤسساته و قطاعاته، ومعنى ضيق ينحصر في سوق أو بورصة الأوراق المالية. وفي ضوء هذا المعنى الواسع فإن السوق المالية لا تنحصر في مكان محدد، وإنما في معاملات محددة، ومن هنا فإن مصطلح السوق المالية الإسلامية يمكن أن يتضمن المعاملات المالية المنضبطة بالضوابط الشرعية. (حطاب، 2005، صفحة 02).

3- المنتجات المالية الإسلامية: المقصود بالمنتجات المالية الإسلامية هي ما يتكون من الصيغ والعقود والآليات المالية التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، و تضاهي في إمكانية تطبيقها و مرونتها المنتجات المالية المعاصرة، ولكنها تمتاز بالمبادئ الخاصة بالإقتصاد الإسلامي من الملكية، المشاركة، وأن الغرم بالغنم والخراج بالضمان. وهذه المنتجات تبدأ بالعقود وتنتهي بالصكوك الإسلامية التي في حقيقتها منظومة تقوم على أساس عقد من العقود المالية المشروعة. (علي محي الدين، دت، صفحة 07).

وهناك عدة أنواع لمنتجات الصناعة المالية الإسلامية منها:

الصكوك الإسلامية: عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المعيار رقم 17 بأنها: وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الإكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله. (هيئة، 2017، صفحة 267).

2. المنتجات المالية المستحدثة: والتي تنقسم إلى:

أ. المشتقات المالية: بشرط تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

ب. المنتجات التمويلية (الإجارة الموصوفة في الدمة، شهادة الإيداع القابلة للتداول والتورق المصري) والتورق المصري: يعنى تملك أصول بثمن مؤجل ثم بيعها بثمن حال لغير من إشتريت منه. لتكون هذه الصيغة التمويلية آلية للحصول على السيولة النقدية التي يحتاجها عميل المصرف الإسلامي. (زاد عياشي، 2017-2018، صفحة 56).

ت. المنتجات التمويلية المركبة: المراجعة للأمر بالشراء، المشاركة المتناقصة، الإستصناع الموازي...

4- قطاع التقنية المالية: لقد عرفت مؤخرا ثورة جديدة في مجال التمويل ما يعرف بالتقنيات المالية، حيث مكنت العديد من العملاء و مستعملي للخدمات المالية الولوج إلى متطلباتهم بسرعة كبيرة ودون تكلفة، فأصبح اليوم من الضروري إذا تكلمنا عن الصناعة المالية بشقيها ألا نذكر صناعة التقنية المالية (الفينتيك Fin Tech) وتعريف التقنية المالية حسب الدكتور عبد الكريم قندوز أنها: "الإستخدام المبتكر للتكنولوجيا في تصميم وتوفير الخدمات و المنتجات المالية، وهو ما يعني أن ما يمكن اعتباره من ضمن التقنيات المالية تساعد هو فقط ما كان ابتكارا و ليس له سابقة". (السرطاوي، 2020).

وهناك عدة مجالات وإستخدامات للتكنولوجيا أو التقنية المالية و نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: النقود الرقمية و المشفرة ، الذكاء الصناعي والعقود الذكية، المنصات الرقمية... وغيرهم.

ويمكن تعزيز المعلومات الواردة سالفا بمجموعة من الإحصائيات وأرقام المتعلقة بحجم وتوزيع الصناعة المالية الإسلامية في العالم في الفترة بين 2017 و 2020 إستنادا للتقارير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB.

الجدول 1: تطور الصناعة المالية الإسلامية في العالم من 2017-2020 (بليون دولار أمريكي)

	2017	النسبة	2018	النسبة	2019	النسبة	2020	النسبة
أصول مصرفية	1557,5	%76,0	1571,3	%71,7	1765,8	%72,4	1841,8	%68,3
الصكوك الإسلامية	399,9	%19,5	530,4	%24,2	543,4	%22,3	689,5	%25,6
صناديق الإستثمار الإسلامية	66,7	%3,3	61,5	%2,8	102,3	%4,2	143,8	%5,3
التكافل	26,1	%1,3	27,7	%1,3	27,07	%1,1	23,1	%0,9
المجموع	2050,2	%100	2190,9	%100	2438,6	%100	2698,2	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB (2017-2020).

نلاحظ من خلال الجدول تطور حجم أصول الصناعة المالية الإسلامية من 2050,2 بليون دولار في سنة 2017 إلى غاية سنة 2020 وصل إلى 2698,2 بليون دولار، حيث نلاحظ الأصول المصرفية في تزايد مستمر من 2017 وإلى غاية 2020، كذلك الأمر بالنسبة للصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية فقد زاد مجمل عدد الإصدارات حول العالم و ذلك لزيادة أهمية الصكوك والصناديق في تعبئة و حشد المدخرات و توظيفها في المشاريع المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كذلك الدور الذي يؤديه في السوق المالي الإسلامية، إلا أن الانخفاض كان في 2020 في التأمين التكافلي من 27 بليون دولار إنخفض إلى 23 بليون دولار، وربما السبب راجع للأزمة الصحية التي ألقت بظلالها على العالم ككل.

ولتمكين الصناعة المالية الإسلامية لا بد من وجود المؤسسات الداعمة لها و نذكر بعضها كالآتي:

1. هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIF :
2. المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI :
3. السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM :
4. مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB :
5. الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA :
6. المركز الإسلامي الدولي للمصالحة و التحكيم CIIRA :
7. المؤسسة الدولية الإسلامية لإدارة السيولة IILM :
8. معهد البحوث و التدريب في المالية الإسلامية IRFFI :
9. البنك الإسلامي للتنمية IDB :
10. صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ISFD :
11. مركز إدارة السيولة المالية LMC : ، و هذا ما سنقوم بالتطرق بالتفصيل في محورنا الموالي؛

3. مركز إدارة السيولة المالية LMC

تعتبر مشكلة السيولة بشقيها من أبرز التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية، على عكس البنوك التقليدية تستطيع إيجاد مخرج لمشكلة السيولة وهو الإقراض أو الإقتراض ولو لليلة واحدة عن طريق الربا، فكان لابد للمؤسسات المالية الإسلامية إيجاد بدائل شرعية لمعالجة مشكلتها، ومن أجل ذلك وجد

مركز إدارة السيولة المالية، وقبل الحديث عن المركز نتناول إدارة السيولة في المصارف الإسلامية من حيث التعريف بإدارة السيولة ثم ذكر أهدافها وبعدها الإشارة إلى أهم التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في إدارتها لسيولتها.

1.3 إدارة السيولة في المصارف الإسلامية:

قبل الخوض في الحديث عن مركز إدارة السيولة المالية نعرض على مجموعة من المفاهيم وهي كالتالي:

– مفهوم إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: ويمكن تجزئتها على النحو التالي:

الإدارة: هي عملية تحقيق الأهداف المرسومة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وفق منهج محدد وضمن بيئة معينة.

السيولة : قدرة الفرد أو المنشأة على تحويل الأصول إلى نقود و أشباه النقود بسرعة وبدون أن يتأثر سعر تلك الأصول سلباً. أو القدرة على تحويل الأصول إلى نقود بشكل سريع و دون تحقيق خسائر. (خان، 2003، صفحة 42).

إدارة السيولة في المصارف: لقد أصدر البنك المركزي الماليزي معياراً حدد فيه مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية: " احتفاظ البنك بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحبات كبيرة وبشكل مفاجئ أو غير معتاد". و يمكن تعريفها على أنها: قدرة البنك على الوفاء لسحوبات المودعين و تلبية احتياجات الممولين في الوقت المناسب ودون الإضرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية. (al omar, 1996, p. 109).

أما الإدارة المتقدمة للسيولة : فتتضمن الإدارة الأساسية بالإضافة إلى مهام أخرى: التنبؤ بالسيولة والتفاوض وإقامة العلاقات مع المؤسسات المالية و مؤسسات إدارة المخاطر المالية.

– أهداف إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: أهداف إدارة السيولة في المصارف الإسلامية تتمثل:

1. المحافظة على إستمرار المصرف في أداء مهامه و وظائفه إبعاد مخاطر العسر المالي عنه.
2. حماية الأصول من عملية البيع الإضطراري عند الحاجة، وعدم تعريض المصرف لمخاطر كبيرة على المدى الطويل.
3. التأكد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته و تحصيل الذمم والتمويلات في تاريخ الإستحقاق.
4. تقوية ثقة المودعين وبالتالي إرتفاع نسبة الإيداعات لدى المصرف. (الدويك، 2010، صفحة 06)
5. تسهيل الأوراق المالية وبيع الأصول دون تحمل الخسائر.

6. تجنب المصرف اللجوء للإقتراض بشروط مجحفة أو غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
7. توفير الإدارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائدا عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية. (قبة العاني، 2015)

– التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في إدارة السيولة:

1. عدم إمكانية المصرف الإسلامي من معالجة فائض السيولة.
2. عدم وجود سوق مصرفية بين المصارف الإسلامية لتوظيف الفائض و تغطية العجز.
3. عدم وجود التشريعات، القوانين و التسهيلات المقدمة من قبل البنك المركزي بإعتباره المقرض الأخير.
4. نقص في تطوير أدوات مالية إسلامية لإستعاب فائض السيولة.
5. السوق المالي الثانوي الإسلامي ضعيف.
6. القيود الشرعية على تصكيك الدين النقدي و التي تمثل جزءا كبير من أصول المصارف الإسلامية. (الدويك، 2010، صفحة 18).
7. تباين آجال الإستحقاق.
8. نسبة الإحتياطي القانوني المفروضة على البنوك الإسلامية تؤثر سلبا على قدرة المصرف على إستثمار ودائعه (الودائع الإستثمارية تشكل أكثر من 80٪ من مجموع الودائع).
9. الوسائل التقليدية غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية. (جهاد، 2014-2015، صفحة 67).

2.3 التعريف بمركز إدارة السيولة المالية:

هو شركة مساهمة بحرينية تأسست في يوليو 2002، حصلت على ترخيص كمصرف إستثمار إسلامي و يخضع لرقابة بنك البحرين المركزي، يبلغ رأس المال المصرح به 200 مليون دولار، و رأس مال مدفوع قدره 53,550 مليون دولار، يساهم فيه كل من بنك البحرين الإسلامي (مملكة البحرين)، بنك دبي الإسلامي (الإمارات العربية المتحدة)، البنك الإسلامي للتنمية (المملكة العربية السعودية)، شركة بيتك كابيتال للإستثمار (دولة الكويت) كل واحد من المساهمين يحصل على حصص متساوية في الشركة أي بنسبة 25٪ لكل مساهم.

فازت LMC في 2005 بجائزة يوروموني كأفضل بيت للصكوك المحلية في السوق المالي

الإسلامي.

لم ينصب تركيز البنك فقط على توفير فرص تمويل طويلة الأجل و لكن أيضاً على تطوير فرص إستثمارية قصيرة الأجل و متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. قام البنك بدور رائد في هيكل برنامج الصكوك القصيرة الأجل، وهو منتج قابل للتداول منخفض المخاطر لإدارة السيولة.

قام المركز بإصدار العديد من الصكوك (إجارة، إستصناع، مشاركة..) و المساهمة في العديد من الشركات و المؤسسات حيث بلغ قيمة مساهمته أكثر من مليار و 300 ألف دولار أمريكي و 76 ألف يورو في أول بنك إسلامي للإستثمار، و أكثر من 300 ألف درهم في شركة أصول البحرين.

– الهيكل الإداري لمركز إدارة السيولة المالية: يتكون التنظيم الإداري لمركز إدارة السيولة المالية من:

1. مجلس الإدارة: يتم ترشيح مجلس الإدارة من قبل مساهمي البنك وفقاً لأحكام المادة الأساسية للبنك و مواصفات مصرف البحرين المركزيين يضم مجلس الإدارة من 08 أعضاء يمثلون مصلحة البنك، و هو مسؤول بشكل كبير عن الإدارة و آدائها و يقدم التوجيهات و يطبق السياسات لضمان التوجيه الإستراتيجي للبنك، كما يتحمل مسؤولية التقرير المالي و الرقابة الداخلية.

يتم تعيين مدير مجلس الإدارة من قبل مساهمي البنك لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد، يجتمع مجلس الإدارة 04 مرات على الأقل سنوياً و على أساس منتظم.

2. لجان الإدارة (المجلس): أنشأ البنك لجان إدارية رئيسية للإشراف على جوانب معينة من الأعمال منها:

أ. **لجنة التدقيق:** يساعد المجلس للإطلاع على البيانات المالية للبنك، و عملية إعداد التقارير المالية و أنظمة الرقابة المالية و الرقابة الداخلية، ومدى إلتزام البنك بالمتطلبات القانونية و التنظيمية.

ب. **لجنة المخاطر:** تساعد اللجنة البنك على إنشاء إطار فعال لإدارة المخاطر.

ح. **لجنة الترشيحات و المكافآت و حوكمة الشركات:** حيث تمكن اللجنة مجلس الإدارة من الوفاء بمسؤوليته في تحديد التكوين المناسب و تقييم أداء المجلس و المديرين الفرديين و الإدارة العليا، كما تؤدي دور في صياغة سياسات و ممارسات حوكمة الشركات.

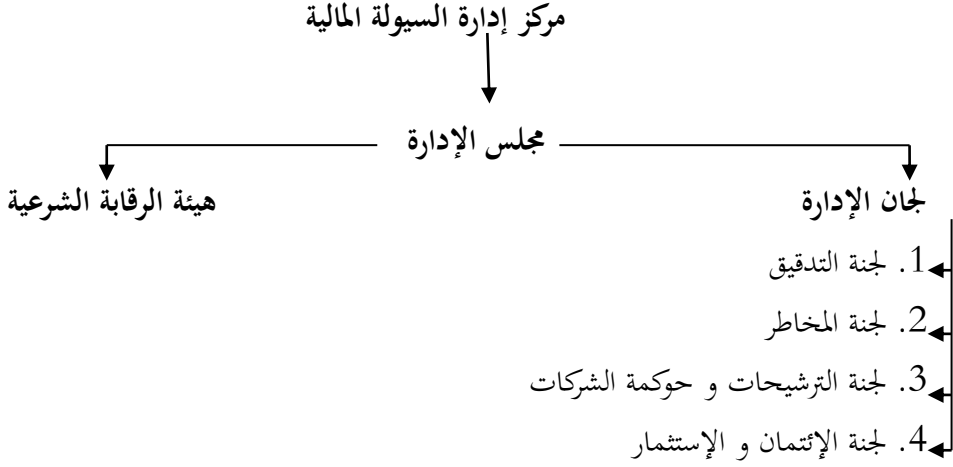
ج. **لجنة الإئتمان و الإستثمار:** تشمل وظائف اللجنة فيما يتعلق بالأنشطة الإئتمانية، كما تقوم بتقييم طلبات الإئتمان و الموافقة عليها بناء على الحدود التي وضعها المجلس. كما تقوم اللجنة بمراقبة الحفظ المالية للمركز.

3. هيئة الرقابة الشرعية: وهي هيئة مستقلة من الفقهاء المتخصصين في الخدمات المصرفية

المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، و يتكون من ثلاثة (03) أعضاء، كما أن مجلس الرقابة في AAOIFI

مكلف بمهمة توجيه أنشطة المجموعة ومراجعتها من أجل ضمان إلتزام المركز بالقواعد الشرعية. وفتاوى وأحكام هيئة الرقابة الشرعية ملزمة لمركز إدارة السيولة المالية.

الشكل 1: الهيكل التنظيمي لمركز إدارة السيولة المالية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الرسمي لمركز إدارة السيولة المالية

3.3 أهداف مركز إدارة السيولة المالية و دوره في دعم و مرافقة الصناعة المالية الإسلامية

قبل التطرق إلى معرفة الدور الذي يؤديه مركز إدارة السيولة المالية في تدعيم و مرافقة الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، علينا أولاً معرفة الأهداف التي يسعى المركز لتحقيقها و نذكرها كمايلي:

– **أهداف مركز إدارة السيولة المالية:** يسعى المركز لتحقيق جملة من الأهداف نوجزها في:

1. توفير التمويل الإسلامي الأمثل و الحلول الاستثمارية التي تساهم في نمو سوق رأس المال الإسلامي.
2. لقد أنشأ المركز لمعالجة مشكلات السيولة أو التقليل من مخاطر السيولة لدى المؤسسات المالية.
3. العمل على إنشاء و تطوير سوق بين المصارف الإسلامية (سوق إسلامي نشط و موسع جغرافياً).
4. توفير حلول تمويلية و إستثمارات إسلامية تساهم في نمو سوق رأس المال الإسلامي.
5. دعم المنظمات الغير ربحية التي تتناول تنمية المجتمع و التعليم أي دعم المسؤولية الاجتماعية.
6. إعداد برامج الصكوك و الصكوك السيادية.
7. العمل على مكافحة غسل الأموال و مكافحة تمويل الإرهاب عن طريق وضع "بيان".
8. توظيف أموال الدول و المصارف الإسلامية و المؤسسات المالية في مشاريع نافعة.

- دور مركز إدارة السيولة المالية في دعم و مرافقة الصناعة المالية و المصرفية الإسلامية:

1. تطوير الصناعة المالية الإسلامية عن طريق تنظيم العديد من إصدارات الصكوك المتنوعة.
2. تسهيل الوصول إلى مصادر جديدة و فعالة للأسهم و غيرها من الوسائل المتوافقة مع الشريعة.
3. إعادة هيكلة كل من أدوات التسهيلات وأسواق رأس المال الإسلامي .
4. خلق سوق نقدي بين المصارف الإسلامية وإدارة الصكوك و صناديق الاستثمار الإسلامية تلبية لمتطلبات عملائها.
5. عمل المركز على التكيف مع البيئة الإقتصادية الحالية و تعزيز أوضاعهم المالية بغية الإرتقاء بالصناعة المالية الإسلامية.

4 تدعيم مركز إدارة السيولة المالية للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

بعدما تطرقنا في دراستنا إلى مركز إدارة السيولة المالية من خلال التعريف و الأهمية والأهداف نعرض على تبيان مدى تدعيمه للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

4.1 مكونات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

- المصارف الإسلامية: وتتكون من مصرف السلام وبنك البركة و نذكرهما:

1. بنك البركة الجزائر: هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص) بين بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية(البحرين) تم إنشائه في ماي 1991 برأس مال قدره 500 مليون دينار، بدأ مزاوله نشاطه في سبتمبر 1991، في 2006 تم زيادة رأس ماله إلى 2,5 مليار دينار، وفي 2009 زيادة أخرى إلى 10 مليار دينار، و في 2017 زيادة ثالثة إلى 15 مليار دينار جزائري، و يبلغ عدد فروع البنك 31 فرع في جانفي 2022، في انتظار استكمال فرعي حيدرة و ورقلة عما قريب.
- نجد أن مجموع الميزانية في سنة 2019 بلغ 261 568 مليون دينار محققا زيادة ب 4٪، و خارج الميزانية للبنك بلغ 55 163 مليون دينار جزائري محققا بذلك إنحفاظ ب 11٪، في حين أن الناتج الصافي بلغ 6 333 مليون دينار، و بذلك يحقق زيادة بلغت 22,59٪.

2. مصرف السلام الجزائر: هو وحدة من الوحدات التابعة لمصرف السلام البحريني وهو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم الإعلان عن إنشائه بتاريخ 8 جوان 2006، وتم إعتقاد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاوله نشاطه في 20 أكتوبر 2008، وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري كثمرة التعاون الجزائري

الخليجي برأس مال قدر ب 7.2 مليار دينار جزائري ثم تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري، و في 2020 تم رفعه إلى 15 مليار دينار، ويبلغ عدد فروعته حتى الآن في جانفي 2022: 18 فرع. نجد أن مجمل أصول المصرف في سنة 2020 بلغ 162 626 مليون دينار جزائري محققا زيادة بنسبة 24٪ مقارنة بسنة 2019، في حين أن النتيجة الصافية للمصرف كانت 3 069 مليون دينار، محققة بذلك إنخفاض قدره 23٪ مقارنة بسنة 2019، و السبب راجع تفشي جائحة كورونا التي ألقت بظلالها بشكل سلبي على مختلف الأصعدة المالية و الاجتماعية و حتى الإقتصادية.

3. النواخذ الإسلامية:

شبابيك للصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك التجارية التالية: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط، البنك الجزائري للتنمية الريفية، حيث يبلغ عدد الشبابيك 130 شباك في مارس 2021، و يتوقع أن يصل إلى 320 شباك في نهاية 2021 .

بنك الخليج الجزائر AGB: هو أحد البنوك الثلاثة الخاصة في الجزائر، و هو بنك أجنبي تجاري بمساهمة كل من (بنك برقان 60٪ و بنك تونس العالمي 30٪، و البنك الأردني الكويتي 10٪) تأسس في ديسمبر 2003، بدأ نشاطه في 2004، برأس مال قدره 6,5 مليار دينار، و في 2009 تم رفع رأس ماله إلى 10 مليار دينار، و في 2019 ب 20 مليار دينار جزائري، ، يبلغ عدد فروعته 61 فرع.

تم فتح نافذة للصيرفة الإسلامية (البُراق) في 15 فيفري 2021 تحتوي على 14 منتج مصمم وفق أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية، كما تحتوي النافذة على هيئة للرقابة الشرعية.

بنك ترست الجزائر: تم تأسيسه في 30 ديسمبر 2002، على أنه شركة مساهمة برأس مال يبلغ حوالي 750 مليون دينار جزائري، ثم إرتفع في 2006 إلى 2 مليار دينار، ثم إلى 10 مليار دينار في سنة 2009، تلاها زيادة أخرى في 2012 ب 13 مليار دينار جزائري.

قام البنك بفتح نافذة إسلامية توفر للعملاء حلول تمويلية وفق صيغة المراجعة، وحساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع عملائه.

- التأمين التكافلي (السلامة للتأمينات): وتعتبر الشركة الوحيدة في الجزائر التي تتعامل بالتأمين الإسلامي و خدمات التكافل في الجزائر، تم إعتقاد شركة سلامة لتأمينات الجزائر بمقتضى القرار رقم 46 الصادر في جويلية 2006، و بذلك أمتصت شركة البركة و الأمان لتأمين و إعادة التأمين المنشأة في مارس 2000، حيث ظل عمل شركات التأمين التكافلي مبهم إلى أن جاء قانون المالية 2020 في مادته

103) يمكن لشركات التأمين كذلك إجراءات معاملات تأمين على شكل تكافل) حيث عرّف التأمين التكافلي، ثم صدر المرسوم التنفيذي المتعلق بشروط و كيفية ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر في فبراير 2021. بلغ رقم أعمال الشركة سنة 2020 ب4,6 مليار دينار مسجلا انخفاض ب 14,81٪ مقارنة بالسنة التي قبلها و السبب راجع إلى الأزمة الصحية التي أثرت بشدة على قطاع التأمينات.

- **السوق المالي:** فقد تم تأسيس بورصة الجزائر في 09 ديسمبر 1990، تحت إسم شركة القيم المنقولة، حيث تعتبر السوق المالي في الجزائر من أضعف البورصات في العالم العربي فقد شهدت ركودا منذ تأسيسها إلى يومنا هذا و ذلك راجع إلى محدودية الشركات المدرجة و كذا قلة التداولات بها. فالأوراق المتداولة على مستواها إما أسهم أو سندات.

وفي انتظار إصدار القوانين والتشريعات المنظمة لعملية إصدار و تداول الصكوك الإسلامية بحيث يتم إدراجها في البورصة باعتبارها منتج مالي إسلامي و محرك فعال للأسواق المالية الإسلامية.

1. **قانون النقد و القرض 90-10:** بعد صدور قانون النقد و القرض سمح القانون الجزائري بقيام البنوك الخاصة فيها، مما انجر عليه إنشاء البنكين الإسلاميين البركة و السلام بنك.

2. **الأمر 03-11:** قانون النقد و القرض لا يميز بين أنواع المصارف متخصصة أو استثمارية أو مصارف أعمال و لم يعارض إنشاء مؤسسات مصرفية إسلامية، و في نفس الوقت لم يمنحها الإطار القانوني اللازم للقيام بالأعمال المصرفية المتوافقة مع أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية.

3. **الأمر 04-01:** تحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية، البنوك 2,5 مليار بعدما كان 500 مليون دينار، أما المؤسسات المالية 500 مليون بعدما كان 10 مليون دينار جزائري.

4. **النظام 18-02:** يعد هذا النظام الخطوة الأولى نحو بناء إقتصاد إسلامي حددت من خلال القانون القواعد المطبقة على المنتجات "التشاركية" التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، ومغفلا في ذلك عن أحكام الرقابة الواجب تطبيقها على هذا النوع الجديد.

5. **النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية:** كذلك حدد هذا النظام شروط الترخيص لها من قبل بنك الجزائر، كما عرف العمليات البنكية و منتجاتها المتمثلة في: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الإستثمارات، كما يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية إسلامية بإنشاء هيئة رقابة شرعية لها، إلا أن النظام أغفل على العديد من الأمور منها: الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها كالصكوك خاصة، ولم يشر إلى صناديق

الاستثمار الإسلامية باعتبارهم أدوات لتعبئة الموارد المالية و تجميعها، بالإضافة إلى الصيغ الشبيهة بالمضاربة و المتمثلة بالمزراعة، المغارسة و المساقات.

2.4 التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر:

1. إفتقار الصيرفة الإسلامية في الجزائر للقوانين و التشريعات المنظمة و المؤطرة للعمل المصرفي الإسلامي، خاصة فيما يتعلق بالأدوات المالية المتوافقة مع القواعد الشرعية.
2. لم يراعي بنك الجزائر أية خصوصية للعمل المصرفي الإسلامي.
3. ندرة الكوادر البشرية المؤهلة التي تجمع بين الخبرة المصرفية و المعرفة الشرعية و الكفاءة المهنية.
4. احتفاظ المصارف الإسلامية بمستويات عالية من السيولة مما يؤثر سلبا على ربحيتها.
5. تعتبر أدوات السياسة النقدية المطبقة من قبل بنك الجزائر غير صالحة للتطبيق على المصارف الإسلامية خاصة آليات إعادة التمويل و إدارة السيولة.
6. يفرض بنك الجزائر معدل الإحتياطي الإجباري على إجمالي الودائع لدى المصارف الإسلامية ولا يستثنى فرض المعدل على الودائع الإستثمارية.
7. عدم وجود قانون يؤطر عملية إصدار و تداول الصكوك الإسلامية.
8. ضعف الجانب التنظيمي والاشرافي وحتى الرقابي الشرعي لبنك الجزائر على المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر.
9. إقتصار التأمين التكافلي في الجزائر على شركة واحدة فقط مما يقلل من نسبة المنافسة في السوق.
10. تأخر صدور القوانين المنظمة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر مما يجعلها الإستثناء العربي الوحيد المتأخر في الصناعة المالية الإسلامية.
11. رفع المصدقية لدى المتعاملين مع النوافذ و الشبايك الإسلامية مما يتطلب تسويق إسلامي جيد.
12. عدم إكتمال الإطار المؤسسي الملائم للمصارف الإسلامية.
13. تحدي خارجي يتمثل في نقص التعامل مع مختلف المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية، إلا أن هنالك بوادر لتعزيز التعامل و التعامل مع مؤسسات البنى التحتية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية خاصة بعد توقيع في 18 جانفي 2022 مذكرة تفاهم بين بنك الجزائر وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) في انتظار إبرام اتفاقيات أخرى مع مختلف المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية.

3.4 مركز إدارة السيولة المالية و الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

إن الأهداف التي يسعى إليها مركز إدارة السيولة المالية و التي تركز على دعم و تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية بشكل عام عن طريق المساهمة بفعالية في تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من إدارة سيولتها المالية من خلال أدوات تمويلية قصيرة ومتوسطة الأجل (كالصكوك الإسلامية بشكل خاص باعتبارها من الأدوات الهامة لإدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية) بالإضافة إلى توظيف أموال الدول و المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية، كما يعد أحد المساهمين في سوق الإصدارات الأولية للصكوك و ذلك من خلال ترتيب هذه الإصدارات أو العمل كمستشار لها؛

في حين نجد أن الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر مازالت في بداياتها (باعتبار الجزائر الإستثناء العربي الوحيد) خاصة بعد صدور النظام 20-02 و الذي يعتبر قفزة للجزائر في مجال الصناعة المالية الإسلامية، في انتظار صدور قوانين وتشريعات متعلقة بكيفية إصدار وتداول الصكوك الإسلامية وصناديق الإستثمارية بالإضافة إلى القوانين المنظمة للسوق المالي الإسلامي بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

نجد أن مركز إدارة السيولة المالية مساهمته في تمكين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر تكاد تنحصر في الملتقيات و الندوات التي تنظمها الجزائر ذلك أن الطريق أمام الصناعة المالية في الجزائر مازال في بداياته، فلا بد من وجود الإرادة السياسية التي تدعم و تطور الصناعة المالية في الجزائر خاصة وأن التجربة أثبتت نجاحها في الكثير من الدول الإسلامية و الغير الإسلامية، وفي ظل الظروف الإقتصادية الراهنة، يبقى أمام الجزائر تدارك الوضع والسعي نحو إرساء وتدعيم معالم للصيرفة والصناعة المالية الإسلامية، إذ يعتبر الحل الوحيد لتعبئة وحشد المدخرات المالية و توجيهها نحو الإستثمارات الأكثر كفاءة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

4. خاتمة:

- تعتبر الصناعة المالية الإسلامية عملية تطويرية و إبداعية لأدوات التمويل و المتوافقة مع أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية المبنية على أساس المشاركة في الربح و الخسارة و التخلي على الفوائد الربوية. - تتكون الصناعة المالية الإسلامية من مؤسسات مالية مصرفية و غير مصرفية، القطاع الغير ربحي كالأوقاف والزكاة، بالإضافة إلى الأدوات التمويلية كالصكوك الإسلامية و صناديق الإستثمار الإسلامية؛
- من أهم دعائم الصناعة المالية الإسلامية وجود الأطر القانونية والتشريعية المنظمة للعمل المصرفي بصفة خاصة والمالي بصفة عامة؛

- يعتبر مركز إدارة السيولة من المؤسسات التي تدعم الصناعة المالية الإسلامية من خلال تقديم حلول تمويلية لمشاكل السيولة في المصارف الإسلامية من خلال المشاركة في الإصدار وتداول الصكوك الإسلامية، كما يعمل المركز على تحقيق التعاون والتكامل بين مختلف الأسواق المالية الإسلامية؛

- نجد أن الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر مازالت في بداياتها خاصة فيما يتعلق بالأطر التشريعية والتنظيمية لعمل المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية، كذلك فهي تفتقر للأدوات المالية الإسلامي، مما يعرقل الدور الذي يؤديه مركز إدارة السيولة المالية في تطوير و تمكين الصناعة المالية الإسلامية.

و يمكن تقديم توصيات:

- يمكن للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر الاستفادة من خبرات مركز إدارة السيولة المالية في إصدار وتداول الصكوك الإسلامية، و كذلك العمل على تطوير السوق الثانوي في الجزائر؛

- يمكن لمركز إدارة السيولة المالية تقديم التحليل و المشورة فيما يتعلق بتطوير أعمال المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر.

5. قائمة المراجع:

al omar, f. (1996). islamic banking theory, practice & challenges. new jersey, oxford university press, zed books.

.fdg: dfg .gdf .(fgf) .dfgf

أحمد السعيد. (2008). الأسواق المالية المعاصرة ، دراسة فقهية. تأليف الأسواق المالية المعاصرة دراسة فقهية (صفحة 19). الأردن: دار الكتاب الثقافي.

القره داغي علي محي الدين. (د،ت). مدى قدرة المنتجات المالية الإسلامية في الإستجابة لمتطلبات السوق و التحديات المستقبلية أمام التطور و الابتكار، دراسة فقهية إقتصادية..، (صفحة 07).

بلقاس دنيا زاد عياشي. (2017-2018). دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من آثار الأزمات المالية، دراسة مقارنة بين السوق الإماراتي و الماليزي. سطيف، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية بنوك و تأمينات، الجزائر.

بوضياف جهاد. (2014-2015). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة. بسكرة، جامعة محمد خيضر .

- زهيرة، أسامة عماري، عامر. (2012). أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شرمات التأمين التكافلي. منتجات و تكييفات الابتكار و الهندسة المالية (الصفحات 27-28). سطيف: جامعة فرحات عباس.
- سامي السويلم. (2004). صناعة الهندسة المالية الإسلامية - نظرات في المنهج الإسلامي. الكويت: مركز البحوث ، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة للتدريب.
- طارق الله خان. (2003). إدارة المخاطر ، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية. البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب.
- عبد الباري مشعل. (2020). تطور المنتج الوقفي من خلال صناعة مالية إسلامية. المجلة الدولية للمالية الريادية ، 01، صفحة 05.
- عبد الرحمان قيبة العاني. (2015). مخاطر و تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية.
- عبد القادر الدويك. (2010). إدارة السيولة ي المصارف الإسلامية. المؤتمر الخامس للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية في سوريا، (صفحة 06). سوريا، دمشق.
- علي السرطاوي. (2020). التقنية المالية و مستقبل الصناعة المالية الإسلامية. مؤتمر الأيوبي للهيئات الشرعية 18. البحرين: كلية الحقوق بفلسطين نابلس.
- كتاف شافية. (2014). دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط و تطوير السوق المالي دراسة تطبيقية لتجارب دولية. 297. جامعة سطيف، العلوم الإقتصادية و التسيير و علوم التجارية، سطيف.
- كمال حطاب. (2005). نحو سوق مالي إسلامي. المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، (صفحة 02). أم القرى- السعودية.
- لخضر مرغاد. (د،ت). الهندسة المالية من منظور إسلامي مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول. بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية.
- لطفي محمد السرحي. (20-21 مارس 2010). الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية - ضوابط التأسيس و عوامل النجاح. المصارف الإسلامية اليمنية الواقع و آفاق المستقبل، (صفحة 03). اليمن.
- محمد براق. (2012). آداء صناديق الإستثمار الإسلامية ، المسؤولية الإجتماعية. الإقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل (صفحة 08). غرداية: المركز الجامعي بغرداية.
- منال منصور. (2021). الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع و المأمول. دفاتر البحوث العلمية ، 09 (01)، صفحة 593.

- ناصر، عبد الحميد سليمان، بوشرمة. (2009). متطلبات تطوير المصرفية الإسلامية في الجزائر. مجلة الباحث (07)، الصفحات 305-306.
- هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2017). المعايير الشرعية- المعيار رقم 17. المنامة- البحرين.